التوجهات الجيوسياسية والاقتصادية للصين تجاه دول الخليج العربي

(دراسة في النفوذ الرقمي والتوسع التكنولوجي)

م. رائد عطاالله كاظم الجبوري

وزارة التربية / مديرية تربية بابل

raaida215@gmail.com

المستخلص :

شهدت العلاقات الدولية خلال العقدين الأخيرين تحولات عميقة بفعل صعود قوى جديدة، وتغير موازين النفوذ السياسي والاقتصادي. ومن أبرز هذه التحولات ظهور الصين كقوة عالمية متعددة الأبعاد، تجمع بين القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي والتقدم التكنولوجي، بما يجعلها لاعبًا أساسيًا في المنطقة العربية، وخصوصًا في دول الخليج العربي. إذ تتسم العلاقات الصينية الخليجية بخصوصيات استراتيجية، ترتبط بالبعد الجيوسياسي للطاقة، والاستثمارات الاقتصادية، والانتشار التكنولوجي الرقمي الذي أصبح أداة نفوذ رئيسية ضمن مبادرات الصين العالمية، مثل مبادرة الحزام والطريق وطريق الحرير الرقمي.

الكلمات المفتاحية: التوجهات الجيوسياسية، التوجهات الاقتصادية، الصين، دول الخليج العربي، النفوذ الرقمي، التوسع التكنولوجي، طريق الحرير الرقمي.

Abstract:

Over the past two decades, international relations have witnessed profound transformations due to the rise of new powers and shifts in political and economic influence. One of the most notable developments is the emergence of China as a multidimensional global power, combining economic strength, political influence, and technological advancement, making it a key player in the Arab region, particularly in the Gulf States. Sino-Gulf relations are characterized by strategic particularities linked to the geopolitical dimension of energy, economic investments, and the spread of digital technology, which has become a primary instrument of influence within China's global initiatives, such as the Belt and Road Initiative and the Digital Silk Road.

Keywords: Geopolitical trends, Economic trends, China, Gulf States, .Digital influence, Technological expansion, Digital Silk Road

المقدمة

جمهورية الصين الشعبية لم تكن في أي مرحلة من مراحل تاريخها السياسي بمعزل عن دول الخليج العربي، بل حافظت دائماً على تواصل مع المنطقة انطلاقًا من توجهاتها الاستراتيجية وسعيها لتحقيق أهدافها الخارجية. ومن السمات البارزة في السياسة الخارجية الصينية تجاه دول الخليج أنها تتسم بالمرونة والتغير وفقاً للظروف التاريخية والسياسية؛ فقد كانت العلاقات في مرحلة ما قبل انهيار الاتحاد السوفيتي متأثرة بدرجة كبيرة بالأيديولوجيا، إلا أنها شهدت تحوّلاً جذرياً بعد ذلك، لتصبح في الوقت الراهن أكثر تعبيراً عن المصالح الاقتصادية pragmatism أكثر من كونها قائمة على الأيديولوجيا. هذه النظرة انعكست أيضًا على موقف دول الخليج العربي من الصين الشعبية، إذ ظلت هذه الدول فترة طويلة حذرة من الفكر الشيوعي الصيني، وسعت إلى مقاومة انتشاره، لكنها اليوم تحاول استثمار علاقاتها مع الصين لتعزيز مصالحها الاقتصادية والسياسية.

مع صعود الصين كقوة عالمية، لم يُبحث بعد بشكل وافٍ في كيفية تحقيق هذا الصعود وما يعنيه على الصعيد الإقليمي والدولي. ويرى العديد من المراقبين أن الصين تسعى إلى تصدير نموذجها التنموي، لكنها في الوقت نفسه تعمل على توسيع نفوذها عبر تكييف سياساتها مع الجهات الفاعلة والمؤسسات المحلية، مع الأخذ بالاعتبار المعايير والممارسات التقليدية والإقليمية، بما يسمح لها بإدماج نفوذها ضمن السياقات المحلية.

لقد اكتسبت الصناعة الرقمية الصينية أهمية متزايدة على الصعيد الدولي، حيث باتت الصين قوة رائدة في مجال التكنولوجيا. وامتدت تطلعاتها نحو قيادة المشهد التكنولوجي العالمي إلى الاستثمار الكبير في التقنيات الرقمية إلى جانب المشاريع التقليدية المتعلقة بالبنية التحتية، بادرت الصين إلى تصدير تقنياتها الرقمية عبر آلية طريق الحرير الرقمي، التي تُعد الجانب الرقمي من مبادرة الحزام والطريق الصينية. وتم إطلاق هذه الآلية رسميًا في عام 2015، مع التركيز على إنشاء بنية تحتية رقمية متكاملة تشمل كابلات الألياف الضوئية، وشبكات الجيل الخامس (G5)، ومراكز البيانات، والمدن الذكية، وخدمات الحوسبة السحابية، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي. ويستند طريق الحرير الرقمي إلى إطار قانوني مرن وغير ملزم، يتضمن مذكرات التفاهم ووثائق السياسات العامة.

في الوقت ذاته، صعد تطوير الاقتصاد الرقمي إلى صدارة أولويات الأجندة التنموية لدى صانعي السياسات في دول الخليج الغنية بالنفط، خاصة بعد انخفاض أسعار المواد الهيدروكربونية عام 2014، الذي كشف عن هشاشة الاقتصادات المعتمدة على النفط وأبرز الحاجة الملحة للتنوع الاقتصادي لدعم النمو المستدام. وقد ساهم هذا السياق في توسيع نطاق البصمة الرقمية الصينية في دول الخليج بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، ما يعكس تطابق مصالح الطرفين الاقتصادية والتكنولوجية.

أهمية البحث :

يكتسب هذا البحث أهميته من التغيرات المتسارعة في المشهد الجيوسياسي والاقتصادي الدولي، لا سيما في منطقة الخليج العربي التي تمثل محورًا استراتيجيًا بالغ الأهمية لطاقة العالم والطرق التجارية. إذ تسعى جمهورية الصين الشعبية إلى تعزيز نفوذها في المنطقة، ليس فقط من خلال التوجهات الاقتصادية التقليدية، وإنما أيضًا عبر التوسع الرقمي والتكنولوجي، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، وشبكات الجيل الخامس، والمدن الذكية، ومراكز البيانات، وهو ما يطرح أبعادًا جديدة للتأثير الصيني في الخليج.

كما أن أهمية هذا البحث تتجلى في قدرته على تقديم تحليل علمي شامل للتوجهات الجيوسياسية والاقتصادية للصين تجاه دول الخليج العربي، مع التركيز على النفوذ الرقمي والتوسع التكنولوجي.

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في تحديد طبيعة وأبعاد التوجهات الجيوسياسية والاقتصادية للصين تجاه دول الخليج العربي، ومدى تأثير هذه التوجهات على الأمن الإقليمي، والاقتصاد الرقمي، والتحولات التكنولوجية في المنطقة. فبينما تسعى الصين لتعزيز نفوذها الرقمي والتكنولوجي، تواجه في الوقت نفسه تحديات متعددة تشمل المنافسة مع النفوذ الأمريكي التقليدي، والضغوط الإقليمية على دول الخليج، والتباينات الاقتصادية والسياسية بين هذه الدول. وعليه، يهدف البحث إلى الإجابة عن السؤال الرئيسي:"كيف شكلت التوجهات الجيوسياسية والاقتصادية للصين نفوذها الرقمي والتكنولوجي في دول الخليج العربي، وما هي التحديات التي تواجه هذا النفوذ؟"

فرضيات البحث:

1. فرضية النفوذ الرقمي: تسعى الصين إلى تعزيز نفوذها في دول الخليج العربي من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية وتوسيع استخدام التقنيات الحديثة، بما يشمل تقنيات الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية.

2. فرضية الشراكة الاقتصادية: أن العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول الخليج تقوم على تبادل المصالح النفطية والاستثمارية، وهو ما يسهم في تعزيز النفوذ الصيني على الصعيد الإقليمي.

3. فرضية التحديات الجيوسياسية: تواجه الصين صعوبات تتعلق بالمنافسة مع النفوذ الأمريكي، والضغوط السياسية على دول الخليج، والتي قد تحد من فعالية استراتيجياتها الاقتصادية والتكنولوجية.

أهداف البحث:

1. تحليل التوجهات الجيوسياسية للصين تجاه دول الخليج العربي ودوافعها الاستراتيجية.
2. تقييم دور التكنولوجيا الرقمية والابتكار التكنولوجي في تعزيز النفوذ الصيني.
3. تحديد التحديات التي تواجه الصين في تحقيق أهدافها في الخليج العربي.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة العلاقات الصينية–الخليجية، ويستند إلى جمع البيانات من مصادر أولية وثانوية، تشمل:

المقالات والدوريات العلمية المتخصصة في العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي.

التقارير الرسمية الصادرة عن المؤسسات الصينية والخليجية والدولية.

المصادر الرقمية المتعلقة بالمبادرات التكنولوجية الصينية، مثل الحزام والطريق الرقمي ومشاريع البنية التحتية الذكية.

كما سيتم استخدام المنهج المقارن لتحليل سياسات الصين تجاه دول الخليج المختلفة ومقارنتها بالأدوار التقليدية للنفوذ الأمريكي في المنطقة.

هيكلية البحث

يقسم البحث إلى مبحثيين رئيسين:

المبحث الأول : التوجهات الجيوسياسية للصين في الخليج العربي

المطلب الأول: المرتكزات الاستراتيجية والاقتصادية للصين في الخليج العربي:

المطلب الثاني : اهداف الصين في العالم العربي وتحدياتها

المبحث الثاني : مبادرة الحزام والطريق كإطار جيوسياسي للتوجه الصيني تجاه دول الخليج العربي

المطلب الأول : المبادر الصينية للحزام والطريق

المطلب الثاني : طريق الحرير الرقمي .

المبحث الأول

التوجهات الجيوسياسية للصين في الخليج العربي

يُعد الخليج العربي منطقة محورية في الإستراتيجية الجيوسياسية للصين، لما يتمتع به من موقع استثنائي على مفترق طرق التجارة العالمية، حيث يربط بين مضيق هرمز شرقًا وباب المندب غربًا، ويُعد ممراً رئيسياً لما يقارب 30% من تجارة النفط العالمية. هذه الأهمية الجغرافية جعلت من دول مجلس التعاون الخليجي نقطة ارتكاز في مشروع مبادرة الحزام والطريق الذي أعلنته الصين عام 2013. وترى بكين في هذه المنطقة "عقدة استراتيجية" في شبكتها الكبرى للربط بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، سواء على مستوى التجارة أو الطاقة أو الاتصالات([1])

ونظرا لهذه الأهمية الاستراتيجية يعد الخليج العربي من اهم مناطق الجيوسياسية في العالم وهذا مايفسر انتشار القواعد العكسرية للعديد من الدول الكبرى في محيطه.([2])

المطلب الأول /المرتكزات الاستراتيجية والاقتصادية للصين في الخليج العربي:

يحظى الخليج العربي بأهمية استراتيجية متنامية نظراً لموقعه الجغرافي الحيوي، ودوره المحوري في الصراعات الجيوسياسية بين القوى العظمى، لا سيما في ظل تحولات التوازن الدولي المعاصر. وقد تصاعدت هذه الأهمية بعد اكتشاف النفط والغاز الطبيعي بكميات هائلة في مطلع القرن العشرين، وهو ما جعل من الخليج مركزًا دوليًا حساسًا لتأمين إمدادات الطاقة العالمية([3]). وتُعد المنطقة من أكثر مناطق العالم تأثراً بالمتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية، إذ تقع عند تقاطع طرق المواصلات البحرية والجوية التي تربط أوروبا بـ الشرق الأوسط وغرب آسيا وجنوب شرق آسيا، الأمر الذي جعلها مفصلاً استراتيجياً في علاقات الصراع بين الشرق والغرب([4])

كما اكتسب الخليج العربي أهمية اقتصادية عالمية بوصفه المصدر الأهم للطاقة في العالم، إذ يحتوي على ما يقارب 60% إلى 65% من احتياطات النفط المؤكدة عالميًا، ويُسهم بنحو 30% من إجمالي النفط المتداول في التجارة العالمية. وتمتلك دول الخليج نحو 500 مليار برميل من الاحتياطات النفطية المؤكدة، إلى جانب 42 تريليون متر مكعب من احتياطات الغاز الطبيعي([5].) هذه الثروات جعلت

[1])- RAND Corporation, China, Smart Cities, and the Middle East, Santa Monica: RAND Press, 2025, p. 45.

[2])- جاسم محمد القاسمي، التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعون الخليجي إنجازاته وتحدياته ، مؤسسة الشباب الجامعة، القاهرة، 2000، ص 126

[3])- فراس عباس هاشم، الجغرافيا الشائكة"دول مجلس التعاون الخليجي بين معادلة التهديدات الأمنية المتعاظمة والأمن القومي"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان ، 2018، ص 37.

[4])- صلاح، ابو ختلة، السياسة الخارجية الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي مبادرة الحزام والطريق" . مجلة العلوم الانسانية والطبيعية .المجلد ٤، العدد ٨، ٢٠٢٣، ص٩٣

[5])- محمد مالكي، «الخليج العربي في الجيو استراتيجية الجديدة»، موقع عربي 21، متوفرعلى https://arabi21.com/story/1 ،(تاريخ الدخول:13/ 2025/10)

المنطقة مركز جذب عالمي، ومحفزًا للقوى الاقتصادية الكبرى لتوسيع حضورها واستثماراتها ضمن إستراتيجيات السيطرة على موارد الطاقة، بما يربط بين الأبعاد الاقتصادية والاعتبارات الجيوسياسية في علاقات القوة العالمية.

في هذا السياق، عملت الصين على ربط حضورها الاقتصادي في الخليج العربي ببعدٍ جيوسياسي طويل الأمد، إدراكًا منها للأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي للمنطقة ودورها المحوري في حركة التجارة الدولية. فقد أدركت بكين أن السيطرة المباشرة أو المشاركة الفاعلة في إدارة الموانئ والممرات البحرية الحيوية تمثل وسيلة غير تقليدية لبسط النفوذ والتأثير في مسارات التجارة العالمية. ومن هذا المنطلق، توسعت في إبرام اتفاقيات شراكة استراتيجية طويلة الأمد مع دول الخليج، شملت مجالات الموانئ، والخدمات اللوجستية، والنقل البحري، وبشكل خاص في دبي والدمام. ولا يقتصر هذا التوسع على البعد التجاري فقط، بل يُمثّل تموضعًا استراتيجيًا هادئًا يُمكن تفعيله في أوقات الأزمات أو التحولات الجيوسياسية الكبرى.([6])

وإلى جانب هذا البعد البحري واللوجستي، "برزت المدن الذكية" بوصفها أحد أعمدة التمكين الاقتصادي والتكنولوجي التي تُسهم في ترسيخ النفوذ الجيواقتصادي للصين وشركائها في المنطقة. فقد أدرجت حكومات الشرق الأوسط، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، مفهوم المدن الذكية ضمن وثائق الرؤى الوطنية والاستراتيجيات الاقتصادية طويلة الأمد. وبشكل عام، تُقدّم هذه الرؤى المدن الذكية كأداة تخدم الأهداف الاستراتيجية الكبرى للدول، مثل التنويع الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية، وتحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية، وزيادة شفافية وفعالية الحكومة، إلى جانب دعم المساواة والشمول الرقمي والتماسك الاجتماعي.([7])

---

[6])- RAND Corporation, China, Smart Cities, and the Middle East, Santa Monica: RAND Press, 2025, p. 45.

[7])- المصدر نفسه ، ص9 .

جدول (1)مدن الشرق الأوسط في مؤشر المدن الذكية IMD لعام 2024

المدينة	الترتيب
دبي، الإمارات العربية المتحدة	**12**
ابوظبي ، الامارات العربية	**10**
الرياض، المملكة العربية السعودية	25
الدوحة، قطر	48
مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية	52
جدة، المملكة العربية السعودية	55
المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية	74
مسقط، عُمان	88
أنقرة، تركيا	96
الخبر، المملكة العربية السعودية	99
إسطنبول، تركيا	110
القاهرة، مصر	114
الجزائر العاصمة، الجزائر	124
الرباط، المغرب	126
عمان، الأردن	128
تونس، تونس	137
بيروت، لبنان	140
صنعاء، اليمن	141

المصدر: SOURCE: Features information from FD World Competitiveness Center ani World Smart Sustainable Cities Organization, MD Smart City Index Report 2004

.

خريطة (1) المدن الذكية العشرون الأعلى تصنيفاً في مؤشر IMD للمدن الذكية لعام 2024.

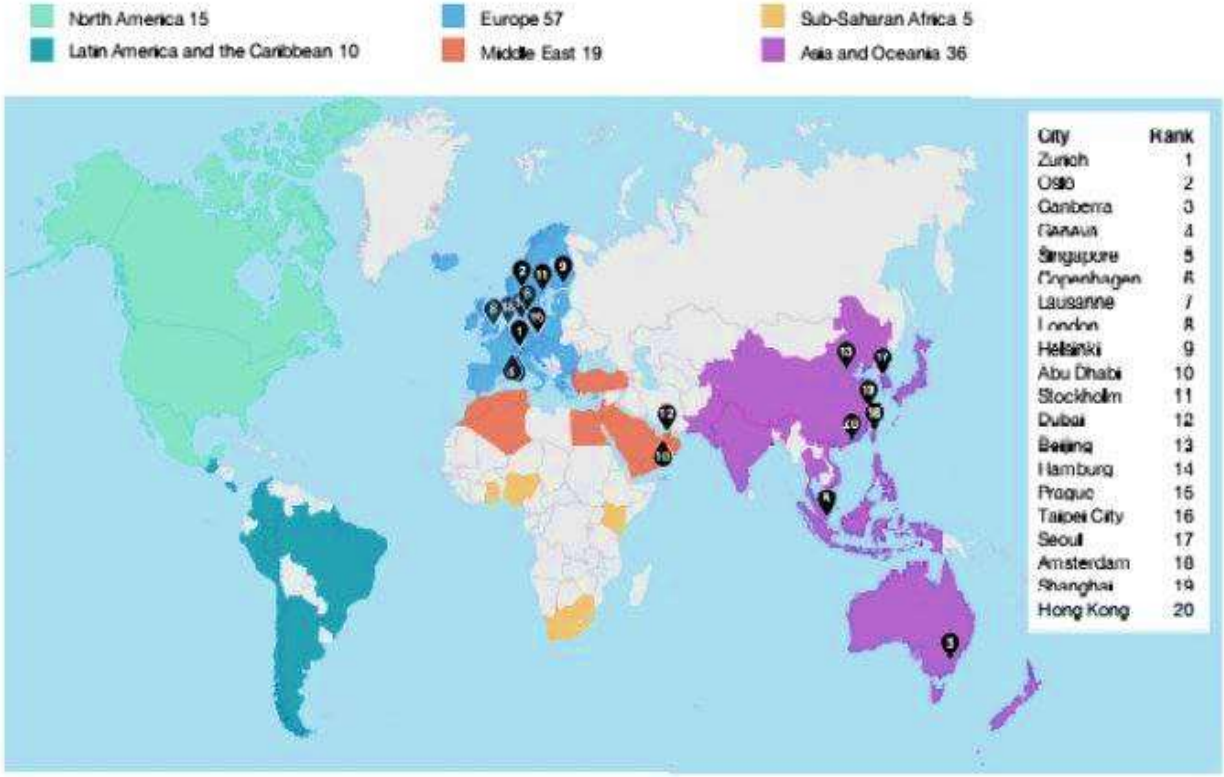

المصدر: Features data from IMD World Competitiveness Center and World Smart Sustainable City Organization, IMD Smart City Index Report 2024

ويُعد هذا التموضع جزءًا من رؤية صينية أوسع ضمن مبادرة الحزام والطريق، تستند إلى تحويل الممرات البحرية في الخليج إلى نقاط ارتكاز أساسية في منظومتها الجيواقتصادية. فالموقع الجغرافي للخليج، وارتباطه بممرات الطاقة العالمية، يجعله من أكثر المناطق حساسية وتأثيرًا في منظومة التجارة الدولية، الأمر الذي تدركه بكين وتسعى لاستثماره لتوسيع نفوذها الجيو–اقتصادي في الإقليم.([8])

كما ارتبط هذا التموضع المادي بتمدد رقمي واضح من خلال مشروع Digital Silk Road، الذي تسعى الصين من خلاله إلى دمج البنية التحتية المادية مع البنية التحتية الرقمية. فالموانئ الذكية، وأنظمة الاتصالات، وخدمات المراقبة الرقمية، كلها أصبحت أدوات نفوذ إستراتيجي. وتقوم بكين ببناء شبكات اتصالات ومراكز بيانات في دول الخليج، الأمر الذي يعزز من قدرتها على الوصول إلى معلومات ذات طابع استراتيجي، ويفتح أمامها مجالاً واسعاً للتأثير الاقتصادي والسياسي([9].)

غير أن هذا التوسع الصيني يحدث في ساحة مزدحمة بالتنافس الدولي، إذ تُعد الولايات المتحدة الأمريكية القوة التقليدية المهيمنة في الخليج منذ منتصف القرن العشرين، سواء من خلال القواعد

[8] - Brookings Institution, BRI and Gulf States: Strategic Maritime Expansion, Washington .D.C.: Brookings Institution Press, 2020, p. 63

[9] - International Institute for Strategic Studies (IISS), China's Digital Silk Road: A Geostrategic .Blueprint, London: IISS Publications, 2021, p. 118

العسكرية في قطر والبحرين أو من خلال السيطرة البحرية. وترى واشنطن في الحضور الصيني خاصة في مجالات التكنولوجيا والاتصالات تهديداً استراتيجياً لمجال نفوذها التقليدي. ولهذا شهدت السنوات الأخيرة ضغوطاً أمريكية على بعض الدول الخليجية للحد من التعاون التكنولوجي مع الشركات الصينية مثل Huawei Technologies Co., Ltd.، خصوصاً في قطاع الجيل الخامس.([10])

خريطة(2) الخريطة الاستثمارات الرقمية الصينية في الإمارات العربية المتحدة، IISS China Connects، 2020 . (•)

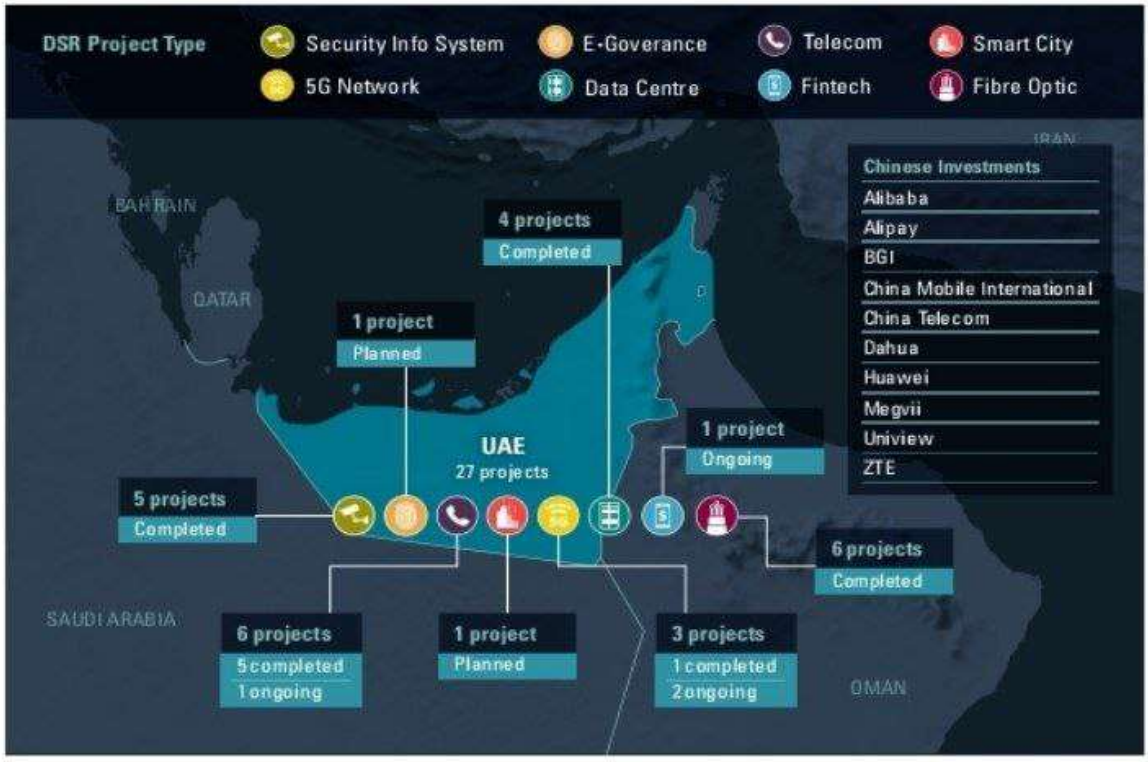

اهداف الصين في الخليج العربي وتحدياتها

[10] - Center for Strategic and International Studies (CSIS), The Middle East's View of the China Model, Washington D.C.: CSIS, 2024, p. 77.

• - على مدى السنوات الأخيرة، سعت الإمارات العربية المتحدة إلى وضع نفسها على طريق الحرير الرقمي الصيني. مدفوعةً بالحاجة إلى تنويع علاقاتها الجيوسياسية ودفع اقتصادها إلى ما هو أبعد من الهيدروكربونات، كانت الدولة الخليجية الصغيرة حريصة على تطوير علاقاتها مع الصين في مجموعة واسعة من القطاعات، بما في ذلك التقنيات الجديدة. بالنسبة للإمارات العربية المتحدة، يتماشى طريق الحرير الرقمي الطموح للصين بشكل جيد مع أجندتها الخاصة لبناء اقتصاد أكثر رقمنة والمعرفة. لطالما كانت الشركات الغربية شركاء رئيسيين في التحول الرقمي للإمارات العربية المتحدة، ولكن مع ظهور الصين كقائد عالمي جديد في التقنيات الجديدة، فإنها أصبحت بشكل متزايد شريكًا مفضلًا للإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. في حين لا تزال تركز بشكل أساسي على تصدير التقنيات الصينية إلى الإمارات العربية المتحدة، فإن هذه العلاقة تتجه ببطء نحو تعاون استراتيجي أكبر، بما في ذلك في مجال البحث والتطوير. ومع ذلك، مع تصاعد التنافس بين الولايات المتحدة والصين وظهور مخاطر الانفصال التكنولوجي، فإن التعاون .، ينظر : - International Institute for Strategic Studies (IISS), China's Digital Silk Road: A Geostrategic Blueprint, London: IISS Publications, 2021

أولا: اهداف الصين في الخليج العربي :

تشهد العلاقات الصينية العربية في السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا يستند إلى الرغبة المشتركة لدى الشعبين في إعادة بناء الأواصر التاريخية والودية بينهما، وتطويرها في ضوء المصالح الاستراتيجية المتبادلة. وتتمثل هذه الأهداف بما يأتي:

1. بناء تحالف استراتيجي موازٍ للنفوذ الأمريكي في الخليج العربي:

تسعى الصين إلى تعزيز حضورها الجيوسياسي في منطقة الخليج بوصفها منطقة ذات أهمية استراتيجية كبرى في منظومة الطاقة العالمية، من خلال إقامة علاقات متوازنة مع دول الخليج تمكّنها من تشكيل محور استراتيجي موازٍ للنفوذ الأمريكي. وعلى الرغم من وجود علاقات اقتصادية قوية بين بكين وواشنطن، إلا أن السياسة الخارجية الصينية تميل إلى رفض الهيمنة الأحادية وتأكيد مبدأ الاحترام المتبادل والسيادة الوطنية، بما ينسجم مع التوجّه الخليجي نحو تنويع الشركاء الدوليين وتقليل الاعتماد على الولايات المتحدة. ([11])

2. تعزيز الدعم السياسي والاستقرار الإقليمي:

تتجه الصين إلى لعب دور سياسي أكثر فاعلية في منطقة الخليج، عبر دعم الاستقرار الإقليمي وحلّ النزاعات بالوسائل الدبلوماسية والتفاوض المباشر. وقد تبنّت بكين مواقف متوازنة في القضايا الإقليمية، مثل الأزمة اليمنية والملف النووي الإيراني، بما يعزز صورتها كقوة داعمة للسلام والاستقرار، ويجعل منها شريكًا موثوقًا لدول الخليج في مواجهة الأزمات السياسية والأمنية . ([12])

3. توسيع التعاون العسكري والتقني في المجال الدفاعي:

شهدت العلاقات الصينية–الخليجية تطورًا في مجال التعاون العسكري، سواء من خلال صفقات التسليح أو تبادل الخبرات الدفاعية والتكنولوجية. فقد أبرمت الصين اتفاقيات مع دول خليجية عدة، منها السعودية والإمارات، شملت توريد أنظمة دفاعية متطورة وتدريب الكوادر العسكرية. ويُعدّ هذا التعاون جزءًا من استراتيجية الصين لتعزيز نفوذها في المنطقة، وتوسيع حضورها في سوق الصناعات العسكرية والأمنية الخليجية.([13])

4. تعميق الشراكة الاقتصادية والاستثمارية:

تُشكّل منطقة الخليج أحد المحاور الاقتصادية الأهم ضمن مبادرة "الحزام والطريق"، إذ تسعى الصين إلى ترسيخ وجودها في قطاعات الطاقة، والبنية التحتية، والتكنولوجيا الرقمية. وقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي إلى مستويات غير مسبوقة منذ مطلع الألفية

---

[11]) - أحمد سليم البرصان السياسة الخارجية الصينية والشرق الأوسط، مجلة الشرق الأوسط مركز دراسات الشرق الأوسط العدد ٥٧، بيروت.1994، ص42 .

[12]) - عصام عبد الغفور عبد الرزاق العلاقات العربية الصينية وتأثيرها على العلاقات الصينية الاسرائيلية مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية الجامعة العراقية، المجلد ١٣، العدد ٥١، بغداد، ٢٠١٢، ص ٥٤٧

[13]) - السوق المرشحة للازدهار قريباً، الصين تصدير السلاح للعرب، مجلة الاسبوع العربي، العدد ١٥٩٨، بيروت، ١٩٩٠، ص ٣٠.

الثالثة، كما توسعت الاستثمارات الصينية في مشاريع الموانئ والمناطق الحرة والطاقة المتجددة، ما جعل من الخليج مركزًا اقتصاديًا محوريًا في الاستراتيجية الصينية نحو الغرب.([14])

5. بناء شراكة سياسية دولية متوازنة:

تسعى الصين إلى تحويل التعاون مع دول الخليج إلى إطار سياسي دولي متكامل، يُعزّز حضور الطرفين في المحافل الدولية، وخاصة في الأمم المتحدة ومجموعة العشرين. وتركّز بكين على دعم الدول الخليجية في القضايا المتعلقة بالأمن الدولي والطاقة والتغير المناخي، بما يسهم في بناء نظام عالمي أكثر توازنًا وعدالة، ويحدّ من هيمنة القوى الغربية على القرار الدولي.([15])

ثانيا: تحديات الدور الصيني في منطقة الخليج العربي:

يشكل صعود الصين كفاعل رئيسي مؤثر في سياسات الشرق الأوسط ولعبها دور الوساطة بين دول المنطقة تحديًا مباشرًا للولايات المتحدة الأمريكية. فالولايات المتحدة تمتلك حضورا عسكريًا كبيرًا في معظم دول الخليج، إلى جانب علاقاتها السياسية والاقتصادية المتينة مع هذه الدول. كما يقف الأمريكيون معارضين لمشروع طريق الحرير الصيني، محاولين تطوير مشاريع بديلة لاحتواء النفوذ الصيني في المنطقة. ومع اتساع تأثير الصين السياسي والاقتصادي، يهدد ذلك بشكل مباشر موقع أمريكا كقوة مهيمنة في الخليج، ليس فقط من الناحية السياسية والاقتصادية، بل وحتى العسكرية، مما يجعل واشنطن تعمل، بشكل أو بآخر، على عرقلة هذا النفوذ الجديد([16])

تسعى الولايات المتحدة إلى تطويق النفوذ الصيني في منطقة الخليج العربي لمنع ظهور قوة آسيوية قد تتحدى مكانتها ونفوذها التقليديين. وفي حال كانت المراجعات الأمريكية الحالية لمستوى التزاماتها العسكرية والأمنية في الشرق الأوسط تهدف أساسًا للتفرغ للتعامل مع التحدي الصيني، فإن من غير المتوقع أن تقبل الولايات المتحدة أي دور صيني يملأ الفراغ الأمني في المنطقة ،وقد أثبتت واشنطن عزمها على تقليص النمو الاقتصادي للصين في المنطقة، وقد تضغط على حلفائها اقتصاديًا إذا حاولوا تعزيز العلاقات مع الصين. ومن المتوقع أن تتصاعد الضغوط السياسية والدبلوماسية الأمريكية على عدد من دول الشرق الأوسط، بما فيها دول الخليج، مع احتمال توجيه تهديدات اقتصادية وتجارية للحكومات التي تتجاوز أو تفكرفي تجاوز "الخط الأحمر" في تعاملاتها مع الصين، ما يمثل عائقًا أمام تطوير علاقات سلمية متينة بين الصين ودول الخليج([17])

المبحث الثاني

---

[14]) - محمود علي الداوود العلاقات الصينية مع المنطقة العربية وتأثيراتها الاقليمية، مجلة شؤون سياسية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد، بغداد ١٩٩٥، ص ١٠٧.

[15])- عصام عبد الغفور عبد الرزاق ، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥١.

[16]) - سارة امين، هل يتزايد الدور السياسي الصيني في الشرق الأوسط، مركز رع للدراسات الاستراتيجية . القاهرة، ٢٠٢٤، ص ٧

[17])- محمد صقر، لتنافس الأمريكي الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ٢٠٢١، ص١١

مبادرة الحزام والطريق كإطار جيوسياسي للتوجه الصيني تجاه دول الخليج العربي

ينظر العالم إلى القرن الحادي والعشرين على أنه "قرن آسيا" بامتياز، إذ يشهد تحوّلاً نوعياً في موازين القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية باتجاه الشرق. فكما أثّرت تحولات القوى في ازدهار طريق الحرير التاريخي قديماً، فإن التوازنات الراهنة بين القوى الآسيوية وتحالفاتها في مواجهة المحاور الغربية – الأوروبية والأمريكية – أعادت إلى الواجهة فكرة إحياء طريق الحرير من جديد، كرمزٍ لإعادة بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب. وقد تجسدت البدايات الرسمية لذلك في خطاب الرئيس الصيني شي جين بينغ أمام البرلمان الإندونيسي في تشرين الأول/أكتوبر 2013، حين دعا إلى إحياء طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين. وفي الشهر نفسه، أعرب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن رغبته في إعادة وصل الطريق عبر شبكة السكك الحديدية، بما يسهم في تعزيز التعاون الإقليمي ومعالجة الأزمات الآسيوية، ولا سيما في شبه الجزيرة الكورية، لتتبلور بذلك أولى ملامح المشروع الصيني الروسي المشترك لإحياء طريق الحرير كممر اقتصادي–حضاري بين آسيا وأوروبا(.[18])

المطلب الأول : المبادر الصينية للحزام والطريق

تُعرّف المبادرة رسمياً بأنها مشروع استثماري عالمي ضخم يقوم على إحياء طريق الحرير القديم عبر إنشاء شبكات من البنى التحتية البرية والبحرية، تربط الصين بالقارات الثلاث" آسيا، وأوروبا، وأفريقيا". وتُعد المبادرة – وفق البيانات الرسمية –أكبر مشروع بنية تحتية في تاريخ البشرية، إذ تشمل بناء الموانئ، والطرق السريعة، وخطوط السكك الحديدية، والمناطق الصناعية في أكثر من 123 دولة. وتبلغ القيمة التقديرية لحجم التجارة في إطار المبادرة مئات المليارات من الدولارات، بما يسهم في تسريع انسياب السلع الصينية نحو الأسواق العالمية وتعزيز حضور الصين الاقتصادي والسياسي.([19])

وقد حُددت خطوط المبادرة بخمس مسارات رئيسية:

- ثلاثة برية، تشمل طريق سيبيري شمالي يصل الصين بأوروبا عبر روسيا، وطريقاً وسطياً يمر بآسيا الوسطى وإيران وشبه الجزيرة العربية وصولاً إلى أوروبا، وطريقاً جنوبياً يربط الصين بالهند وجنوب آسيا.
- وطريقين بحريين، الأول يمتد من بحر الصين الجنوبي عبر المحيط الهندي إلى البحر الأحمر فالمتوسط، والثاني نحو المحيط الهادئ.

وفي عام 2018 أُضيف "الطريق القطبي" لتقليص زمن الشحن التجاري من 48 يوماً إلى 20 يوماً فقط، مما يعكس الطابع التقني والاستراتيجي المتسارع للمبادرة.([20])

---

[18])- ناديه محمود مصطفى، العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي "منظور حضاري مقارن" ، مركز الحضارة للدراسات السياسية دار البشير للثقافة والعلوم ، 2015، ص 373

[19])- سعدي القيسي ،الحزام والطريق من المشاريع الصينية العملاقة لربط الصين بالعالم (مجلة الحوار المتمدن الالكترونية ، العدد 6937 ، 23 يونيو، على الموقع https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid-722892 ، 2021، (2025/11/30)

[20])- عدنان حميد، مبادر الحزام والطريق "الأهداف والتحديات" ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد 19 ، العراق ، 2022، ص173

تؤكد الإحصاءات الرسمية أن الصين وقعت أكثر من 200 وثيقة تعاونية في إطار الحزام والطريق مع 151 دولة و32 منظمة دولية، وتشمل هذه الاتفاقيات 21 دولة عربية إلى جانب جامعة الدول العربية، مما جعل المبادرة مشروعاً ذا طابع عالمي. ويُلاحظ أن هذه الدول تمثل نحو 83% من الدول التي ترتبط بعلاقات دبلوماسية مع الصين، و78% من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

أما في الخليج العربي، فقد أصبحت المبادرة أداة مركزية في السياسة الخارجية الصينية، إذ تعد المنطقة عقدة استراتيجية في الطريق البحري للحرير. فهي تجمع بين الأهمية الجغرافية بوصفها صلة وصل بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، وبين الثقل الاقتصادي المرتبط بمصادر الطاقة العالمية. وتتمتع منطقة الخليج منذ أقدم العصور بموقع جغرافي فريد جعلها ملتقى حضارات الشرق القديم ومعبراً للملاحة العالمية، وهي اليوم تمثل قلب الشرق الأوسط النابض بالنفط والغاز، إذ تسيطر على ممرات حيوية مثل مضيق هرمز وباب المندب، مما منحها بعداً جيو-اقتصادياً بالغ التأثير.([21])

اذ جعلت هذه الأهمية الجغرافية والاستراتيجية من الخليج العربي مركزاً للتنافس بين القوى العظمى، وفي مقدمتها الصين التي تسعى إلى تأمين احتياجاتها المتزايدة من الطاقة وضمان حرية الملاحة نحو أسواق الاتحاد الأوروبي وشرق المتوسط. وتستند السياسة الخارجية الصينية([22])في الخليج إلى مجموعة محددات أساسية تشمل:

1. تأمين إمدادات الطاقة التي تمثل أكثر من 60% من حاجات الصين.
2. الحفاظ على علاقات متوازنةمع الولايات المتحدة وتجنب التصادم المباشر.
3. تعزيز الوجود الجيو–اقتصادي عبر الموانئ، والمناطق الصناعية، والبنية الرقمية الذكية.
4. توظيف مبادرة الحزام والطريق كآلية لتحقيق أمن الطاقة والتأثير الجيوسياسي دون تدخل عسكري مباشر.([23])

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن السياسة الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي تمثل نموذجاً للتوسع الجيو–اقتصادي المرن، القائم على الدمج بين أدوات القوة الناعمة (الاستثمار والتكنولوجيا والبنى التحتية الذكية) وأهداف القوة الصلبة (تأمين الممرات الاستراتيجية والموارد الحيوية). وهكذا أصبحت المبادرة منصة لربط الحلم الصيني بالتنمية الخليجية، وجسراً يعيد رسم موازين القوة في النظام الإقليمي والدولي.

المطلب الثاني : طريق الحرير الرقمي

[21])- حشوف ياسين، منطقة الخليج العربي المكانة والبعد الجيو استراتيجي دراسة في المؤثرات الاستراتيجية لنظام الإقليمي الخليجي، مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد 19 ، الجزائر ، 2018 ، ص 345-347

[22])- فريدة العلمي ، البراغماتية"السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الثورات العربية"، (مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد التاسع المجلد الثاني، مارس) جامعة باتنة ، 2018 ، ص 1210.

[23] - المصدر نفسه .

أطلقت الصين مبادرة الحزام وطريق الحرير في عام 2013، التي تضمنت خطة واسعة النطاق لربط أراضيها ببقية دول آسيا، والتوسع غربًا نحو القارة الإفريقية، والقارة الأوروبية، من خلال شبكة من مشاريع البنى التحتية للنقل البري والسككي، والمطارات، مع ممرات للنقل والتجارة.

وقد أُعلن عن طريق الحرير الرقمي، للمرة الأولى، في سنة 2015، وذُكر أنه سيُعد القاعدة التي سترتكز إليها مبادرة طريق الحرير والحزام الاقتصادي وأنه سيكون عبارة عن حزام معلومات طريق الحرير، وسيتضمن إنشاء شبكة من الألياف الضوئية عابرة للحدود، مرتبطة بشبكات خطوط الاتصالات، والتي ستسهم في الارتقاء بمستوى الارتباطية الشبكاتية ضمن الفضاء الرقمي العولمي.([24])

لذا فقد اكتسب طريق الحرير الرقمي المزيد من الاهتمام منذ أن طُرح بصورة رسمية عام 2015 في المؤتمر العالمي للإنترنت الذي عُقد في مدينة ووزهان Wuzhen، ثم تم التأكيد عليه ثانية عام 2017 في المنتدى العالمي لطريق الحرير والحزام لكسب دعم وتحالف عالمي لهذا المشروع؛ حيث برز دعم سياسي للمشروع وإقبال لعدة دول على استثمار المكاسب التي تضمنتها هذه المبادرة؛ مما دفع بالرئيس الصيني، شي جين بينغ، إلى التأكيد على ضرورة بيان مدى أهمية هذا المشروع كونه سيعزز الاتصالية الرقمية، والمشاركة في المعلومات، وسيدعم التنمية التي تستند إلى الابتكار، مع تعميق التعاون في مجالات تقنية متعددة، مثل: الاقتصاد الرقمي، والذكاء الاصطناعي، والتقنيات النانوية، واستثمار محتوى البيانات العملاقة، وتوسيع دائرة تطبيقات الحوسبة الكمية، والحوسبة السحابية، وترسيخ حضور المدن الذكية، وتحويل هذه التقنيات الواعدة إلى واقع عولمي يستمد قدراته وإمكانياته من البعد الإحاطي لطريق الحرير الرقمي الذي سيتحول إلى واقع ملموس خلال القرن الحادي والعشرين.

وحثَّ الرئيس الصيني (خلال المنتدى الثاني لطريق الحرير الذي عُقد عام 2019) الدول الواقعة على طريق الحرير على الالتزام بتوجهات الثورة الصناعية الرابعة، التي تستمد قدراتها من الفضاء الرقمي للمعلومات ومعالجاته، وعدم تضييع الفرص العديدة التي تولَّدت عن التقدم المتسارع في مجالات التنمية الشبكاتية بالميادين الرقمية، مع السعي الدؤوب إلى الاستفادة من الآفاق التقنية المستجدة، مع تبني نماذج اقتصادية مبتكرة لترسيخ نجاح طريق الحرير الرقمي الذي ستنعكس فوائده على اقتصادات بلدانهم وشعوبهم(.•)

وسيوفر طريق الحرير الرقمي فرصة سانحة للدول الملتحقة به في الاستثمار بميدان التقنيات الرقمية وتطبيقاتها والتي ستتوزع على ثلاثة محاور أساسية، انظر جدول (2) فئات واصناف مشاريع مبادرة طريق الحرير الرقمي .

---

[24]) - Belt & Road Initiative (BRI). https://www.beltroad-initiative.com/belt-and-road/. Accessed March 2, 2021.

•)- لم يتجاوز عدد الدول التي وقَّعت مذكرة تفاهم حول مبادرة طريق الحرير الرقمي 16 دولة من مجموع الدول الـ 133 التي وقَّعت مذكرة تفاهم مبادرة طريق الحرير والحزام؛ ذلك لأن نطاق هذا المشروع يتجاوز =كثيرًا مجال توقيع الاتفاقيات الثنائية، إلا أن الحكومة الصينية لا تزال تخطِّط لزيادة العدد إلى 167 دولة لترسّخ نجاح المشروع وتحقق الغايات المرجوة منه

جدول (2) مشاريع مبادرة طريق الحرير الرقمي

ومما لا شك فيه أن كثيرًا من المشاريع التي تنضوي تحت هذه المحاور، سترتبط بكثير من البنى التحتية للمشاريع التقليدية التي تستوطن مبادرة طريق الحرير والحزام؛ مما سيسهم في توسيع شبكة ارتباطاتها، ويعمِّق التأثير الجيوسياسي المرتبط بها.([25])

لقد التحقت دول الخليج العربية بمبادرة طريق الحرير الرقمي، مثل: الإمارات والسعودية والكويت والبحرين وعُمان، بتوقيع عقود كبيرة مع شركة هواوي خلال عام 2020 في سعيها –أي دول الخليج- لإدخال تقنية الجيل الخامس قبل بقية دول المنطقة، بحيث ستصبح هذه الدول مع حلول عام 2025 مركزًا مهمًّا لمستخدمي تقنية G5 على المستوى العولمي، وقد بلغ حجم الاستثمارات في هذا القطاع في منطقة الخليج حوالي 164 مليار دولار سنويًّا في مجال أدوات المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى استثمار مليارات الدولارات في مجال تقنيات الحوسبة السحابية؛ الأمر الذي سينعكس على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بشكل ملموس([26])

ويؤمَّل أن تترسخ العلاقات الاقتصادية والتقنية لدول الخليج العربية مع الصين بعد أن توطَّن فيها نماذج الاقتصاد الرقمي الصيني؛ حيث ستصبح البيانات مورد الموارد والجسر الراسخ الذي سيربط الطرفين، مع دعم التحول الخليجي بالانتقال من الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على النفط إلى نماذج اقتصادية حديثة، مثل مشروع نيوم NEOM بالمملكة العربية السعودية، والمشاريع الواعدة في دولة قطر، والتحول نحو الأنموذج الذكي في إدارة الدولة كما في دولة الامارات. وستعتمد هذه المشاريع على بنية تحتية متطورة للمعلومات والاتصالات التي ستستمد قدراتها من خدمات تقنية الجيل الخامس، بالإضافة

[25])Zinser, Sophie, "China's Digital Silk Road Grows With 5G in the Middle East," The Diploma December 16, 2020. https://thediplomat.com/2020/12/chinas-digital-silk-road-grows-with-5g-in-the-middle-east/. Accessed April 16, 2021.

[26])- Nouwens, Meia, China's Digital Silk Road: Integration into National IT Infrastructure and Wider Implications for Western Defense Industries, Washington, D.C.: International Institute for Strategic Studies, 2021, p. 7.

إلى تطوير نقل وإنشاء المشاريع الواعدة لتنمية بلدان الخليج العربية في مجالات الاقتصاد الرقمي، وتقنيات الذكاء الاصطناعي، والتقنيات النانوية، والحوسبة الكمومية (الكوانتية). كما سيمنح هذه البلدان فرصة لتطوير قدرات مواردها البشرية في مجالات تحليل محتوى البيانات العملاقة، والحوسبة السحابية، مع التوسع في إنشاء المدن الذكية .

كذلك، ستمنح مبادرة طريق الحرير الرقمي دول الخليج العربية فرصة كبيرة لتوفير بيئة ملائمة لاحتضان الاستثمار في مشاريع الابتكار وريادة الأعمال، وستصبح منطقة جاذبة للاستثمارات نظرًا لما تمتلكه هذه البلدان من بنية تحتية متماسكة للمعلومات والاتصالات والموقع الاستراتيجي.([27])

الخاتمة

في ضوء ما تقدم من تحليل للتوجهات الجيوسياسية والاقتصادية للصين تجاه دول الخليج العربي، يتضح أن هذه العلاقات تمثل أحد أهم محاور التحول في بنية النظام الدولي المعاصر، حيث تسعى الصين إلى ترسيخ حضورها في منطقة تُعد من أكثر المناطق حساسيةً واستراتيجية في العالم. وقد أظهرت الدراسة أن النفوذ الصيني في الخليج لم يعد مقتصرًا على الجانب التجاري أو الاستثماري فحسب، بل أصبح يتجاوز ذلك إلى مجالات رقمية وتكنولوجية متقدمة، مثل شبكات الاتصالات، والذكاء الاصطناعي، والبنى التحتية الذكية، وهو ما يجعل الحضور الصيني في الخليج ذا بعد استراتيجي شامل يجمع بين الاقتصاد والتقنية والسياسة.

أولًا: النتائج

1. تنامي الدور الجيوسياسي للصين في الخليج العربي: أثبتت الدراسة أن الصين تعمل على إعادة صياغة موقعها في الخارطة الجيوسياسية الإقليمية من خلال بناء شراكات متوازنة مع دول الخليج بعيدًا عن أسلوب الهيمنة، معتمدة على أدوات اقتصادية وتقنية أكثر مرونة وفاعلية.

2. التحول في طبيعة العلاقات من الاقتصاد إلى الاستراتيجية الشاملة: لم تعد العلاقات الصينية–الخليجية مقتصرة على التبادل التجاري، بل أصبحت تتضمن شراكات في مجالات الطاقة، الأمن السيبراني، والتكنولوجيا الرقمية، ما يعكس تطورًا في الرؤية الصينية لتلك المنطقة كجزء من مبادرة "الحزام والطريق".

3. النفوذ الرقمي كأداة جديدة للسياسة الصينية: بينت الدراسة أن "طريق الحرير الرقمي" يمثل أحد أهم أذرع النفوذ الصيني الجديدة، حيث تستخدم الصين بنيتها التكنولوجية لتعزيز الارتباط الشبكي بدول الخليج، عبر مشاريع الألياف الضوئية، والذكاء الاصطناعي، والمدن الذكية.

---

[27] - Oomeen, Anup, Exclusive: UAE To . Benefit From "Digital Silk Road", AME Info, March 7th 2019. https://www.ameinfo.com/industry /industry-government/uae-BRI-silk-road-digital, Accessed on April.16th 2021

4. التحديات التي تواجه الصين في الخليج: تواجه الصين تحديات متعددة، أبرزها المنافسة الأمريكية المتجذرة في المنطقة، والتباينات السياسية بين دول الخليج، فضلًا عن المخاوف الأمنية المرتبطة بالتحكم في البيانات والبنى التحتية الرقمية.

5. تقاطع المصالح الاقتصادية والسياسية: أظهرت النتائج أن الصين تسعى إلى تحقيق معادلة دقيقة تجمع بين توسيع استثماراتها وضمان تدفق الطاقة، وبين احترام سيادة دول الخليج، وهو ما يجعل علاقتها بهذه الدول تقوم على "الاعتماد المتبادل" أكثر من "الهيمنة".

ثانيًا: التوصيات

1. تعميق الشفافية في الشراكات التقنية: يُوصى بأن تعمل دول الخليج والصين على وضع أطر قانونية واضحة تنظم مشاريع البنية التحتية الرقمية، بما يضمن حماية البيانات والسيادة الرقمية.

2. تنويع مجالات التعاون الاقتصادي: ضرورة توسيع مجالات التعاون لتشمل البحث العلمي، والطاقة المتجددة، والذكاء الاصطناعي، بدلًا من الاقتصار على مشاريع النفط والبنى التحتية التقليدية.

3. تعزيز التوازن الجيوسياسي: على دول الخليج إدارة علاقاتها مع الصين والولايات المتحدة على نحو يحقق توازنًا استراتيجيًا يحافظ على استقلال القرار الإقليمي.

4. تشجيع التكامل الخليجي في التعامل مع الصين: من المهم أن تتبنى دول مجلس التعاون مقاربة جماعية في التفاوض مع الصين لتفادي التشتت في المواقف وتعزيز المكاسب المشتركة.

5. متابعة الأبعاد الأمنية الرقمية: ضرورة إنشاء مراكز بحثية خليجية متخصصة لدراسة آثار النفوذ الرقمي الصيني على الأمن السيبراني والاقتصاد المحلي.

المصادر والمراجع

أولًا: الكتب العربية :

1. جاسم محمد القاسمي. (2000)، التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي"إنجازاته وتحدياته" ، مؤسسة الشباب الجامعة، القاهرة .
2. فراس عباس هاشم. (2018)، الجغرافيا الشائكة" دول مجلس التعاون الخليجي بين معادلة التهديدات الأمنية المتعاظمة والأمن القومي" مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان .
3. نادية محمود مصطفى. (2015)، العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي: منظور حضاري مقارن ، مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة .
4. محمد صقر(2021) ، التنافس الأمريكي الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية.

ثانيا: المقالات والدوريات العلمية العربية :

1. أحمد سليم البرصان. (1994)، السياسة الخارجية الصينية والشرق الأوسط، مجلة الشرق الأوسط، العدد (57)، مركز دراسات الشرق الأوسط، بيروت.

2. السوق المرشحة للازدهار قريبًا: الصين وتصدير السلاح للعرب. (1990). مجلة الأسبوع العربي، العدد (1598)، بيروت.

3. الصلاح أبو ختلة. (2023). السياسة الخارجية الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ومبادرة الحزام والطريق، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، المجلد (4)، العدد (8).

4. عدنان حميد. (2022). مبادرة الحزام والطريق" الأهداف والتحديات"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد (19)، العراق، ص 173.

5. عصام عبد الغفور عبد الرزاق. (2012). العلاقات العربية الصينية وتأثيرها على العلاقات الصينية الإسرائيلية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية – الجامعة العراقية، المجلد (13)، العدد (51)، بغداد.

6. فريدة العلمي. (2018، مارس). البراغماتية"السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الثورات العربية" ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد (2)، العدد (9)، جامعة باتنة.

7. محمود علي الداوود. (1995). العلاقات الصينية مع المنطقة العربية وتأثيراتها الإقليمية، مجلة شؤون سياسية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (8)، بغداد.

8. حشوف ياسين. (2018). منطقة الخليج العربي، المكانة والبعد الجيوستراتيجي – دراسة في المؤثرات الاستراتيجية للنظام الإقليمي الخليجي. ،مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد (19)، الجزائر.

9-سارة امين،(2024)، هل يتزايد الدور السياسي الصيني في الشرق الأوسط، مركز رع للدراسات الاستراتيجية . القاهرة.

ثالثًا: المواقع الإلكترونية العربية :

1. محمد المالكي. (2025، أكتوبر 13). الخليج العربي في الجيوإستراتيجية الجديدة. موقع عربي21[[https://arabi21.com/story/1

2. سعدي القيسي. (2021، يونيو 23). الحزام والطريق: من المشاريع الصينية العملاقة لربط الصين بالعالم ، مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية، العدد (6937).
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid-722892

رابعا: المصادر الأجنبية :

1. Belt & Road Initiative (BRI). (2021). Retrieved March 2, 2021, from. https://www.beltroad-initiative.com/belt-and-road/
2. Brookings Institution. (2020). BRI and Gulf States: Strategic Maritime Expansion. Washington, D.C.: Brookings Institution Press.
3. Center for Strategic and International Studies (CSIS). (2024). The Middle East’s View of the China Model. Washington, D.C.: CSIS.
4. IMD World Competitiveness Center & World Smart Sustainable Cities Organization. (2004). IMD Smart City Index Report.
5. International Institute for Strategic Studies (IISS). (2021). China’s Digital Silk Road: A Geostrategic Blueprint. London: IISS Publications.
6. Nouwens, M. (2021). China's Digital Silk Road: Integration into National IT Infrastructure and Wider Implications for Western Defense Industries. Washington, D.C.: IISS Publications.
7. Oomeen, A. (2019, March 7). Exclusive: UAE to Benefit From "Digital Silk Road." AME Info. Retrieved April 16, 2021, from https://www.ameinfo.com/industry/industry-
8. government/uae-BRI-silk-road-digital
9. RAND Corporation. (2025). China, Smart Cities, and the Middle East. Santa Monica: RAND Press.

10. Zinser, S. (2020, December 16). China's Digital Silk Road Grows With 5G in the Middle East. The Diplomat. Retrieved April 16, 2021, from https://www.imd.org/centers/world-competitiveness-center/rankings/world-smart-city-index